

**تحقيق : باب المنصوبات ومعانيها من كتاب شرح الوردية للشيخ
شمس الدين محمد بن أحمد البساطي (ت ٥٨٤٢هـ)**

أ.م.د موفق حسين عليوي

عز الدين محمد حسين

جامعة تكريت / كلية التربية للعلوم الإنسانية / قسم اللغة

العربية

**The chapter on Al-Manssubat and their meanings in the
book “Sharh Al-Wardiyah” by Sheikh Shams Al-Din
Muhammad bin Ahmed Al-Busati (d. 842 AH) -
– Investigation**

Prof. Dr. Muwaffaq Hussein Aliwi Al-Jubouri

Ezzedine Mohammed Hussein AlHayan

MA in Arabic Language And its Literature

azozalhayani968@gmail.com

mofakhossen@tu.edu.iq

تُعدُّ التحفة الوردية من المنظومات المهمة في النحو العربي، وقد اشتهرت وكثرت شروحيها فمنها المطول والمتوسط والمختصر، ومن بين هذه الشروح المهمة هو شرح الشيخ شمس الدين محمد بن أحمد البساطي (ت: ٨٤٢هـ)، وهو عبارة عن مخطوط وقع على عاتقنا تحقيقه ودراسته، وقد اخترنا من هذا الشرح باب المنصوبات وهي المفاعيل بأنواعها والمصدر، مع بيان معانيها. كلمات مفتاحية: (المنصوبات، شرح الوردية، البساطي)

Abstract:

Al-Tuhfa Al-Wardiyah is considered as one of the most important poems in Arabic grammar, it is very popular and it was illustrated many time, some are long, and others are summarized. one of these important was by the Sheikh Shams Al-Din Muhammad Ibn Ahmed Al-Bisati (died 842 AH) it is a manuscript and we are to make a recension and study. We selected the chapter which is devoted for the accusatives, all its kinds and the noun and their meanings. Key Words : (Al-Manssobat, Sharh Al-Wardiyah, Al-Busati).

المقدمة:

الحمدُ لله ربِّ العالمين ، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد: فإنَّ تحقيقَ كتب التراث العربي فيه إحياءٌ لجهود المتقدمين من علماء هذه الأمة، وربطٌ لحاضرها بماضيها، والدراسات اللغوية لا يمكنها الاستغناء عن كتب المتقدمين، إذ هي الأساس الذي تنطلق منه الدراسات الحديثة للحفاظ على هوية اللغة العربية وخدمتها، فخدمة هذه اللغة هي خدمة للقرآن الكريم الذي نزل بها، وقد هيا الله سبحانه علماء أجلاء على مرِّ العصور للقيام بهذا الشأن، حفظاً لهذه اللغة، فتركوا لنا تراثاً ضخماً ولا سيما في علوم العربية، وبقي من هذه الآثار ما كتب الله له البقاء ينهل من معينها الدارسون وطلاب العلم فمنها المطبوع، ومنها ما هو في خزائن المخطوطات لم ير النور بعد، منها كتاب (شرح الوردية) ل(عمر بن مظفر بن عمر بن محمد بن أبي الفوارس)، الذي تميَّز ببراء مادته العلمية، لما اشتمل عليه من مباحث نحوية، فقام الشارح الشيخ (شمس الدين محمد بن الشيخ شهاب الدين أحمد البساطي) بتوضيح ما أشكل من العبارات، وبيان ما أجمل منها، وقد وقع الاختيار عليها لتحقيقها وأخذنا منها باباً مهماً لتحقيقه ونشره وهو باب المنصوبات تعميماً للفائدة ونشراً للعلم. وقد تم الحصول على نسختين فقط من المخطوط:

الأولى: تحتفظ بها مكتبة معهد الاستشراق (أكاديمية العلوم السوفياتية) بمدينة (سان بطرس بورغ) لننغراد سابقا الروسية، برقم /A.٥٣٧/، وتقع في نحو ٢٦ لوحة، في كل لوحة صفحتان، ضمن مجموع، من ورقة /٨٢/، ب/ حتى /١٠٧/ ب/، مسطرتها: ما بين ٢٤ - ٢٧ سطراً. ومتوسط عدد الكلمات في كل سطر: /١٤/ كلمة، مقياس / ١٧ × ١٣ سم/. كتبت هذه النسخة بخط نسخي جميل، في يوم الثلاثاء ثاني عشر شوال سنة ١٢٦٢هـ. وعلى الصفحة الأولى قيد تملك باسم محمد بن أحمد بن يونس الحنفي السعودي، تاريخه سنة ١٢٢٨هـ.

الثانية: تحتفظ بها مكتبة الملك الوطنية في طهران، تحت رقم /١٧٠٨/، وتقع في نحو ٣٤ لوحة، في كل لوحة صفحتان، ومسطرتها سطر، ومتوسط عدد الكلمات في كل سطر /١٤/ كلمة، مقياس / ١٨.٣ × ١٣.٣ سم/. كتبها محمد بن محمد السنهوري الشافعي الأزهري، واكمل كتابتها يوم السبت المبارك سابع عشر ربيع الثاني عام ١٢٢٣هـ. وكان منهجنا في التحقيق هو الاعتماد على النسخة الأقرب للمؤلف وجعلناها هي الأصل، وأشرنا في الهامش إلى ما كان من اختلاف بين النسخة الأصلية والنسخة الأخرى، وأوضحنا العبارات الغامضة، ونسبنا الأبيات الشعرية إلى قائلها. واقتضت خطة البحث تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول: التعريف بصاحب النظم والشارح، المبحث الثاني: النص المحقق (باب المنصوبات ومعانيها).

المبحث الأول التعريف بصاحب النظم والشارح

أولاً: التعريف بصاحب النظم

هو عمر بن مظفر بن عمر بن محمد بن أبي الفوارس^(١)، وترجع نسبته إلى الخليفة الراشد أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - كما ورد ذلك عند القنوي في شرحه للامية المؤلف، فذكر أن نسبه إلى الصديق معروف مشهور لا شك فيه^(٢)، وله ألقاب كثيرة أشهرها: زين الدين، أبو الفوارس، القاضي الأجل، الإمام الفقيه، الأديب الشاعر^(٣)، الشيخ الفقيه الأديب النحوي^(٤)، شيخ الإسلام والمسلمين عالم النحاة والمفسرين صدر المدرسين عمدة المفسرين سراج الملة والدين^(٥)، ولابن الوردية آثارٌ علمية كثيرة من أهمها، بهجة الحاوي أو بهجة الوردية، وتتممة المختصر في أخبار البشر، وأحوال القيامة، وخريدة العجائب وفريدة الغرائب. وفي ابن الوردية في السابع عشر من ذي الحجة بطاعون حلب سنة ١٢٤٩هـ، ودفن بمسقط رأسه بمعرة النعمان^(٦)، وكانت وفاته عن عمر يناهز الستين^(٧) عاماً.

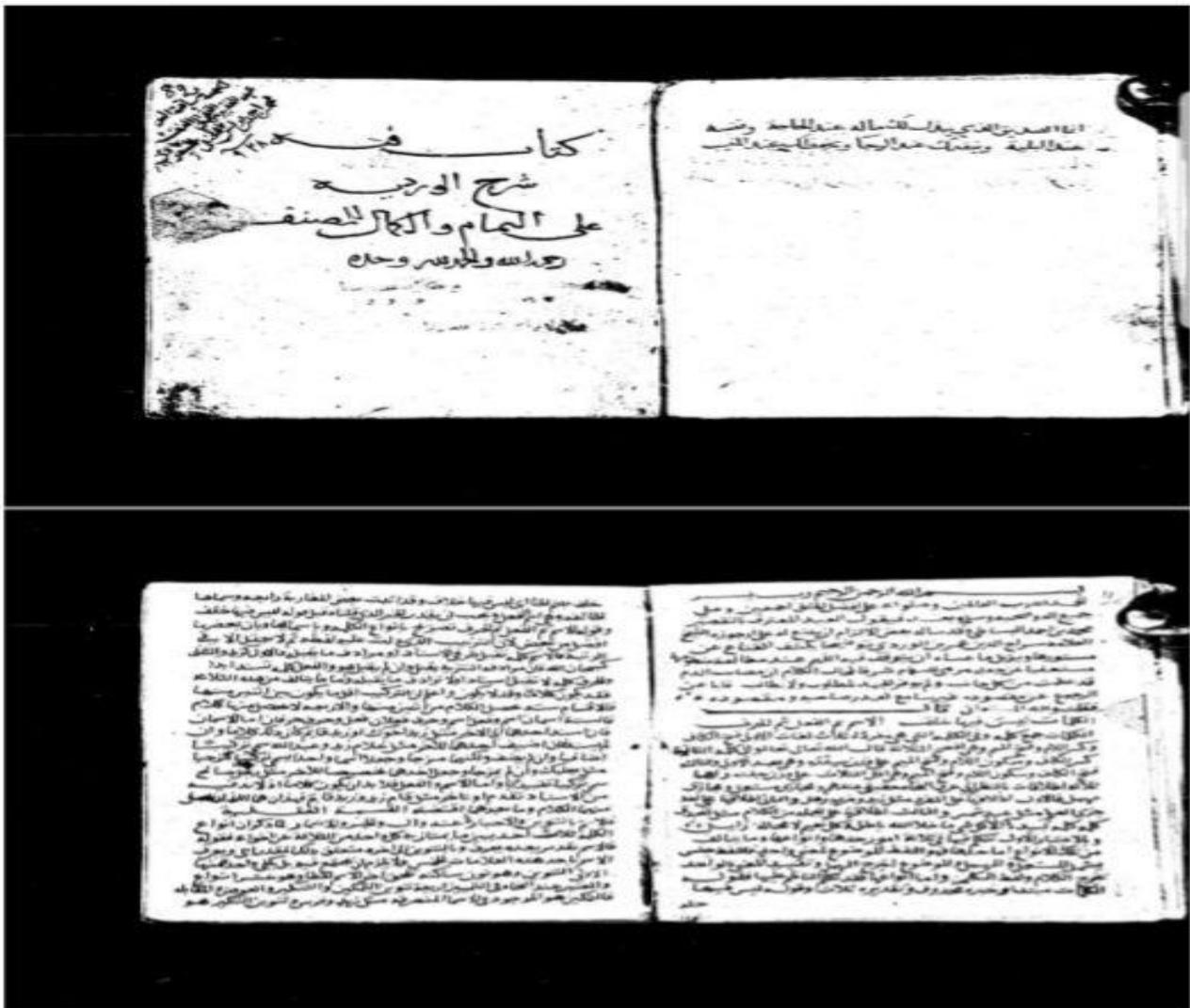
ثانياً: التعريف بالشارح هو محمد بن أحمد بن عثمان بن نعيم بن مقدم بن محمد البساطي المالكي القاهري^(١) يكنى بأبي عبد الله^(٢)، ويلقب بعالم العصر، محقق العصر^(٣)، والإمام العلامة الحبر^(٤)، ومن مؤلفات البساطي مختصر الكامل في مسائل الشامل- وهو كتاب مخطوط-، وله شرح على قصيدة البردة، وشرح البيهقي لابن الحجة. وكانت وفاة البساطي بعد العصر يوم الخميس الثاني عشر من شهر رمضان سنة (٥٨٤٢هـ)، وصلى عليه الحافظ ابن حجر إماماً^(٥).

ثالثاً: عملنا في التحقيق

- ١ _ تم نسخ المخطوط على قواعد الإملاء الحديث وضبطها بالشكل.
- ٢ _ صححنا ما وقع من أخطاء في المتن وأشرنا في الهامش لذلك.
- ٣ _ وتقنا النصوص التي وردت في المتن بالرجوع إلى كتب الاختصاص سواء الصرف أو النحو أو الأدب أو البلدان أو غيرها.
- ٤ _ كتبنا الآيات القرآنية برسم المصحف مع وضع قوسين مزهرين ورقم السورة والآية في النص بين معقوفين.
- ٥ _ خرجنا الشواهد الشعرية من الدواوين أو كتب اللغة والأدب.
- ٦ _ ترجمنا للأعلام ووضحنا الكلمات الغريبة بالرجوع إلى المعجمات.

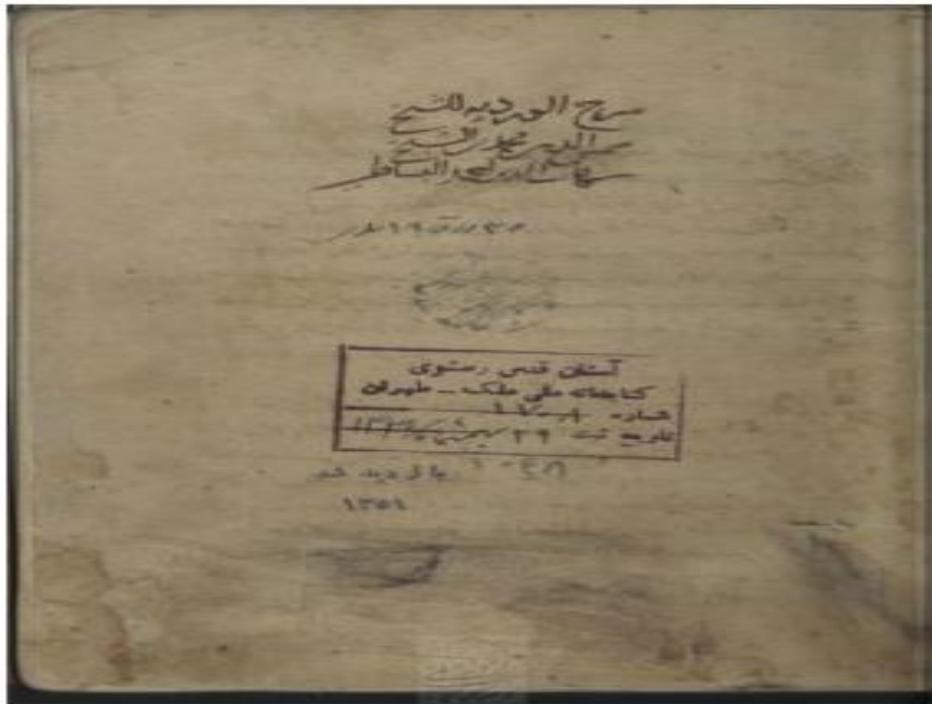
صور من النسخ الخطية المعتمدة في التحقيق

لللوحة الأولى من مكتبة معهد الاستشراق (أكاديمية العلوم السوفياتية)، (الأصل):



القسم الدراسي:

اللوحة الأولى من نسخة مكتبة الملك الوطنية في طهران:



83

القسم الدراسي:

اللوحة الأخيرة من نسخة مكتبة الملك الوطنية في طهران:



84

تَنْصِبُ مَفْعُولًا بِهِ^(١٣) مَا نَابَا

وَحَيْثُ فَاعِلٌ ضَمِيرٌ وَصِلَا

أَوْ انْتَفَى الْإِعْرَابُ فِي الْإِثْنَيْنِ

عَنْ فَاعِلٍ كَتَقَرَأَ الْكِتَابَا

أَوْ وَقَعَ الْمَفْعُولُ بَعْدَ إِلَّا

لَفْظًا، وَخَفَّتِ اللَّيْسُ رَتَبَ ذَيْنِ^(١٤)

المفعول به هو الذي يقع عليه فعل الفاعل^(١٥) كقولك: ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا، فَعَمْرًا مَفْعُولٌ بِهِ^(١٦)؛ لِأَنَّهُ وَقَعَ عَلَيْهِ فِعْلُ زَيْدٍ^(١٧). وَعَرَفَهُ الْمُصَنِّفُ بِأَنَّهُ الْمُنْتَصِبُ^(١٨) غَيْرُ^(١٩) النَّائِبِ عَنِ الْفَاعِلِ، وَهَذَا غَيْرُ مَانِعٍ؛ لِأَنَّ بَعِيَّةَ الْمَفَاعِيلِ تَقْبُلُ النَّيَابَةَ. وَقَوْلُهُ: (وَحَيْثُ فَاعِلٌ ضَمِيرٌ وَصِلَا) أَي إِذَا كَانَ الْفَاعِلُ ضَمِيرًا مُتَّصِلًا مِثْلَ: الرَّيْدَانِ ضَرَبَا^(٢٠) [ظ/٢٩] عَمْرًا، وَالرَّيْدَانُ ضَرَبُوا عَمْرًا^(٢١)، أَوْجَبَ^(٢٢) تَقْدِيمَ الْفَاعِلِ عَلَى الْمَفْعُولِ، فَإِنَّهُ لَوْ أَحْرَقَ انْفِصَالَ الضَّمِيرِ مِثْلَ: الرَّيْدَانِ مَا ضَرَبَ عَمْرًا إِلَّا هُمَا، وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ الْحَضْرُ فِي جَانِبِ الْمَفْعُولِ كَقَوْلِكَ: مَا ضَرَبَ عَمْرًا إِلَّا زَيْدًا^(٢٣) فَإِنَّهُ يَجِبُ تَقْدِيمُ الْفَاعِلِ^(٢٤) وَهُوَ الَّذِي عَنَاهُ بِقَوْلِهِ: (أَوْ وَقَعَ الْمَفْعُولُ بَعْدَ إِلَّا) وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ أَوَّلًا شَامِلًا لَهُ وَمُرَادُهُ مَا ذَكَرْنَا، وَكَذَلِكَ^(٢٥) يَجِبُ أَيْضًا تَأْخِيرُ الْمَفْعُولِ وَتَقْدِيمُ الْفَاعِلِ إِذَا كَانَا مَقْصُورَيْنِ كَقَوْلِكَ: ضَرَبَ مُوسَى عَيْسَى، وَأَعْطَيْتِ الصَّغْرَى الْكُبْرَى؛ لِأَنَّ الْمَفْعُولَ الْأَوَّلَ فِي بَابِ أَعْطَى فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى وَهَذَا مَقْيَدٌ بِمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ قَرِينَةً، وَأَمَّا فِي مِثْلِ: أَرْضَعَتِ الصَّغْرَى الْكُبْرَى، وَأَخَذَتِ الْقُصُوى الْحُمَى، وَأَكَلَتِ الْعَجْفَى الْكَمَثْرَى^(٢٦)، فَلَا يَجِبُ، فَقَوْلُهُ: (رَتَبَ ذَيْنِ) إِشَارَةٌ إِلَى جَمِيعِ مَا ذَكَرَ. قَالَ: الْمَصْدَرُ وَعَمَلُهُ

بِالْفِعْلِ أَوْ بِالْوَصْفِ أَوْ بِالنَّمْلِ

وَيُنْصَبُ الْمَصْدَرُ وَهُوَ الْأَصْلِيُّ^(٧)

الْمَصْدَرُ هُوَ الْفِعْلُ لُغَةً كَالصَّوْمِ وَالْأَكْلِ وَالشُّرْبِ، وَعِنْدَ النَّحَاةِ هُوَ الْمَعْنَى الْجَارِي عَلَى الْفِعْلِ^(٢٨) كَقَوْلِكَ: ضَرَبْتُ ضَرْبًا وَشَرِبْتُ شَرْبًا، وَهُوَ عِنْدَ الْأَبْصَرِيِّينَ^(٢٩) هُوَ أَصْلُ الْفِعْلِ، وَالْفِعْلُ مُشْتَقٌّ مِنْهُ، وَعِنْدَ الْكُوفِيِّينَ^(٣٠) الْعَكْسُ^(٣١)، فَإِنْ وَقَعَ عَلَيْهِ فِعْلٌ مِنْ حُرُوفِهِ أَوْ وَصَفَ مُشْتَمِلٌ عَلَيْهِ أَوْ مَصْدَرٌ مِثْلُهُ وَجِبَ نَصْبُهُ وَسَمِيَ حَبْنِيذٌ مَفْعُولًا مُطْلَقًا، مِثَالُ الْأَوَّلِ: ضَرَبْتُ ضَرْبًا، وَأَكَلْتُ أَكْلًا، وَمَا أَشْبَهَهُ، وَمِثَالُ الثَّانِي: أَنَا قَائِلٌ لَكَ قَوْلًا حَسَنًا وَمِثَالُ الثَّلَاثِ: ضَرَبِي ضَرْبَ الْجَهَالِ قَبِيحٌ، وَسَرِي سَيْرَ الصَّالِحِينَ مَطْلُوبٌ. قَالَ:

مُقَدِّمًا لِفِعْلِهِ لَا مُضْمَرًا

وَمُطْلَقًا تَعْمَلُهُ مُكَبَّرًا

وَحَدَفَ فَاعِلٍ هُنَا لَا يَمْتَنِعُ [و/٣٠]

وَإِنْ يُصَفُّ يَعْمَلُ^(٣٢) وَلَوْ بِمُرْتَفِعٍ

ذَكَرَ فِي هَذَيْنِ النَّبِيِّينِ عَمَلِ الْمَصْدَرِ فَقَوْلُهُ: مُطْلَقًا^(٣٣) أَي سَوَاءٌ كَانَ مُجَرَّدًا نَحْوَ قَوْلِهِ^(٣٤):

فَنَدَلًا زُرَيْقُ الْمَالِ نَدَلَ الشَّعَالِبِ

" فَندلاً " مصدرٌ مجرّدٌ أي: ليس فيه إضافة ولا لام التعريف، وزرَيْقُ منادى، والمال مفعولٌ نَدَلًا^(٣٥). أَوْ كَانَ مُضَافًا كَقَوْلِكَ: ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا قَبِيحٌ، أَوْ فِيهِ اللَّامُ كَقَوْلِهِ^(٣٦): فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مَسْمَعًا أَي عَنْ ضَرْبِ مَسْمَعٍ. وَقَوْلُهُ: (لِفِعْلِهِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: (تَعْمَلُهُ)، أَي: أَلْحَقَهُ فِي الْعَمَلِ بِفِعْلِهِ فَإِنْ كَانَ فِعْلُهُ، مُتَعَدِّيًا إِلَى وَاحِدٍ فَهُوَ كَذَلِكَ، وَعَلَى هَذَا^(٣٧). وَقَوْلُهُ: (مُكَبَّرًا) شَرْطٌ فِي إِعْمَالِهِ أَنْ يَكُونَ مُكَبَّرًا، وَأَنْ يَكُونَ مُقَدِّمًا عَلَى مَعْمُولِهِ، وَأَنْ يَكُونَ ظَاهِرًا، أَي غَيْرَ مُقَدَّرٍ^(٣٨). أَمَّا كَوْنُهُ (مُكَبَّرًا) فَلِأَنَّهُ لَا يَعْمَلُ إِلَّا إِذَا كَانَ بِمَعْنَى أَنْ وَالْفِعْلُ، فَإِنْ [كَانَ]^(٣٩) مَعْنَى: (يُعْجِبُنِي ضَرَبُ زَيْدٍ عَمْرًا) أَنْ ضَرَبَ^(٤٠) زَيْدٌ عَمْرًا، وَالْفِعْلُ لَا يُصَغَّرُ، فَكَذَلِكَ مَا هُوَ بِمَعْنَاهُ، وَلِهَذَا^(٤١) الْعِلَّةُ بِعَيْنِهَا لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ مَعْمُولُهُ؛ لِأَنَّ أَنْ حَرْفٌ مَصْدَرِيٌّ^(٤٢). وَأَمَّا أَنَّهُ لَا يَعْمَلُ مُقَدَّرًا فَلِصَغْفِهِ. قَوْلُهُ: (وَإِنْ يُصَفُّ) يَعْنِي إِذَا أَضْفَتِ الْمَصْدَرُ فَلَمْ أَنْ تُضَيِّفْهُ إِلَى الْفَاعِلِ فَتَجَرَّهَ وَيُذَكَّرُ الْمَفْعُولُ بَعْدَ ذَلِكَ مَنْصُوبًا، وَلَمْ أَنْ تُضَيِّفْهُ إِلَى الْمَفْعُولِ فَتَجَرَّهَ وَتَذَكَّرَ الْفَاعِلُ بَعْدَ ذَلِكَ مَرْفُوعًا؛ مِثَالُ^(٤٣) الْأَوَّلِ: يُعْجِبُنِي ضَرَبُ زَيْدٍ عَمْرًا، وَالثَّانِي: ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا وَقَتِي^(٤٤). قَوْلُهُ: وَلَوْ بِمُرْتَفِعٍ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْأَكْثَرَ إِضَافَتُهُ إِلَى الْفَاعِلِ، وَيَجُوزُ أَنْ تُضَيِّفَهُ إِلَى الْمَفْعُولِ، وَتَحَدَفَ الْفَاعِلَ، وَهَذَا مِنَ الْمَوَاضِعِ الَّتِي يَجُوزُ فِيهَا حَدَفُ الْفَاعِلِ^(٤٥). قَالَ الْمَفْعُولُ لَهُ: (٤٦)

لِحَدَثِ يُنْصَبُ مَفْعُولًا لَهُ

الْمَصْدَرُ الظَّاهِرُ إِنْ جَاءَ عَلَيْهِ

شَرْطُ يَفْتُ بِحَرْفِ تَعْلِيلِ قُرْنٍ

مُتَّحِدِي وَقْتٍ وَفَاعِلٍ، فَإِنْ

الْمَفْعُولُ لَهُ^(٤٧) هُوَ الْمَصْدَرُ الْمَذْكُورُ عِلَّةً لِفِعْلِ غَيْرِ مُشَارِكِ لَهُ فِي الْمَادَّةِ مُشَارِكِ [ظ/٣١] لَهُ فِي الزَّمَنِ، وَالْفَاعِلِ، كَقَوْلِكَ^(٤٨): ضَرَبْتُهُ أَدْبًا فَعَلْتُهُ إِكْرَامًا لَكَ، فَلَوْ كَانَ الْأَسْمُ عِلَّةً وَلَيْسَ بِمَصْدَرٍ وَجِبَ جَرُّهُ^(٤٩)، كَقَوْلِكَ: جِئْتُ لِلْعُشْبِ وَالْمَرْعَى، أَوْ مَصْدَرًا وَلَيْسَ بِعِلَّةٍ، أَوْ مَصْدَرًا عِلَّةً،

إِلَّا أَنْ وَقَّتِ الْفِعْلُ غَيْرَ وَقْتِهِ، مِثْلُ: حِثُّ النَّيِّمِ لِإِكْرَامِكَ عَدَاً، أَوْ مَصْدَرًا عَلَةً مُشَارِكًا لَهُ فِي الرَّيِّمِ إِلَّا أَنْ فَاعِلُهُمَا مُخْتَلِفٌ، كَقَوْلِكَ: جَاءَ زَيْدٌ النَّيِّمُ لِإِكْرَامِ عَمْرٍو إِيَّاهُ^(٥٠)، وَهَذَا كُلُّهُ ظَاهِرٌ مِنْ كَلَامِهِ. قَالَ الْمَفْعُولُ فِيهِ:

وَتَنْصِبُ الْأَسَامِي الْمَصْمَنَةَ
بِوَاقِعٍ مِنْ فِعْلٍ أَوْ مَا أَشْبَهَهُ
فِي وَهِيَ مِنْ أَرْمِيَةٍ وَأَمَكْنَةٍ
فِيهِ وَأُنْهَمِ الْمَكَانَ كَالجَهَةِ

الْمَفْعُولُ فِيهِ هُوَ الظَّرْفُ^(٥١)، وَالظَّرْفُ^(٥٢) كُلُّ إِسْمٍ زَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ تَصَمَّنَ مَعْنَى " فِي " كَقَوْلِكَ: حِثُّ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَسَافَرْتُ يَوْمَ الْخَمِيسِ، وَجَلَسْتُ أَمَامَ الْأَمِيرِ، أَيِ فِي يَوْمٍ وَفِي أَمَامٍ^(٥٣). وَهُوَ مَنْصُوبٌ^(٥٤) وَالنَّاصِبُ لَهُ هُوَ الْوَاقِعُ فِيهِ سِوَاءَ كَانَ فِعْلًا كَمَا مِثْلًا، أَوْ شِبْهَ الْفِعْلِ وَهُوَ الصِّفَةُ وَالْمَصْدَرُ^(٥٥)؛ مِثَالُ الْأَوَّلِ: أَنَا جَالِسٌ يَوْمَ وَأَمَامَ الْأَمِيرِ، وَالثَّانِي: جُلُوسِي أَمَامَ الْأَمِيرِ وَيَوْمَ الْجُمُعَةِ حَسَنًا، وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ لِأَنْ يَكُونَ ظَرْفًا، وَلَا يَقْبَلُ ذَلِكَ مِنَ الْأَمَكْنَةِ إِلَّا الْمُبْهَمُ كَقَوْلِكَ: سِرْتُ فَرَسًا، وَالْجِهَاتُ السِتُّ، وَهِيَ فَوْقَ وَتَحْتَ وَخَلْفَ وَأَمَامَ وَيَمِينًا وَبِئْسَارًا وَمَا رَدَفَهَا.

قَالَ: الْمَفْعُولُ مَعَهُ

مَا بَعْدَ وَائٍ مِثْلُ مَعَ لَا مُتَّبِعَةٌ
بِسَابِقٍ مِنْ نَحْوِ فِعْلٍ، وَرَجَحَ
مِنْ فَضْلَةٍ يُنْصَبُ مَفْعُولًا مَعَهُ
لِضَعْفِ عَطْفٍ، وَلِيَجِبَ إِنْ لَمْ يُنْحَ

الْمَفْعُولُ مَعَهُ^(٥٦) هُوَ الْوَاقِعُ بَعْدَ وَائٍ بِمَعْنَى مَعَ^(٥٧) بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ الْوَاقِعُ بَعْدَهَا غَيْرَ مُشَارِكٍ لِمَا قَبْلَهَا فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ أَوْ مُشَارِكُهُ^(٥٨) مَعَ^(٥٩) إِضْرِبِ عَنِ الْمُشَارَكَةِ^(٦٠)، كَقَوْلِكَ: [٣٢ / و] جَاءَ زَيْدٌ وَالنَّيْلُ، وَاسْتَوَى الْمَاءُ وَالْحَشْبَةُ. وَجَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرًا، وَأَخْرَجْنَا بِهَذَا نَحْوًا: تَقَاتَلَ^(٦١) زَيْدٌ وَعَمْرًا فَإِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا تَعَلَّقَ بِهِ الْمَقَاتَلَةُ^(٦٢)، وَيُمْكِنُ فَهْمُ هَذَا مِنْ قَوْلِهِ: (وَالنَّاصِبُ لَهُ عَلَى الْمُخْتَارِ الْفِعْلِ السَّابِقِ كَمَا فِي هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ).^(٦٣) قَوْلُهُ: (وَرَجَحَ)، يَعْنِي أَنَّ الْعَطْفَ قَدْ يَتَرَجَّحُ عَلَى النَّصْبِ بِكَوْنِهِ مَفْعُولًا مَعَهُ، وَقَدْ يَتَرَجَّحُ الْمَفْعُولُ مَعَهُ، وَقَدْ يَجِبُ؛ فَإِذَا قَصِدَتِ الْمُشَارَكَةُ وَلَمْ يَكُنْ فِي الْعَطْفِ ضَعْفٌ كَقَوْلِكَ: جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرًا، وَقُمْتُ أَنَا وَزَيْدٌ، فَالْعَطْفُ أَرْجَحُ. وَإِنْ دَخَلَ الْعَطْفُ ضَعْفٌ كَقَوْلِكَ: قُمْتُ وَزَيْدٌ فَالْمَفْعُولُ مَعَهُ أَرْجَحُ، فَقَوْلِكَ: قُمْتُ وَزَيْدًا^(٦٤) بِالنَّصْبِ أَرْجَحُ مِنَ الرَّفْعِ، وَإِنْ تَعَدَّرَ الْعَطْفُ كَقَوْلِكَ: سَارَ زَيْدٌ وَالْحَبَلُ^(٦٥)، وَ: (عَلَفْتُهَا تَيْبًا وَمَاءً بَارِدًا)^(٦٦) تَعَيَّنَ الْمَفْعُولُ مَعَهُ أَوْ تَقْدِيرُ عَامِلٍ قَالَ الْأَسْتِثْنَاءُ: (٦٨)

مَا اسْتَنْتَبَتْ إِلَّا مُوجِبًا نَمَّ أَنْصَبَ
إِثْبَاعُ جِنْسِي وَنَصْبُ مَا انْقَطَعَ
وَبَعْدَ نَفِيٍّ أَوْ شَبِيهِهِ اجْتَبَى
وَأَبْدَلْتُ تَمِيمًا ذَا إِنْ يُسْتَطَعُ^(٦٩)

الْمُسْتَنْتَبَةُ بِإِلَّا إِمَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ مُوجِبٍ أَوْ مِنْ مَنْفِيٍّ، فَإِنْ كَانَ مِنْ مُوجِبٍ وَجِبَ نَصْبُهُ، سِوَاءَ كَانَ مُتَّصِلًا أَوْ مُنْفَصِلًا، وَنَعْنِي بِالْمُنْفَصِلِ مَا كَانَ مِنَ الْجِنْسِ، وَبِغَيْرِهِ غَيْرُهُ، فَالْأَوَّلُ كَقَوْلِكَ: جَاءَ الْقَوْمُ إِلَّا حِمَارًا^(٧٠)، وَقَوْلُهُ: (نَمَّ) بَعْدَ قَوْلِهِ: (مُوجِبًا) لَا حَاجَةَ لَهُ، وَرَبْمَا فَهْمٌ مِنْهُ أَنَّ الْمُوجِبَ قَدْ يَكُونُ تَامًا، وَقَدْ يَكُونُ مُفْرَعًا وَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمَفْرَعُ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي النَّفْيِ، وَإِنْ كَانَ مِنْ مَنْفِيٍّ فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مُتَّصِلًا أَوْ مُنْفَصِلًا، فَإِنْ كَانَ مُنْفَصِلًا فَالْمُخْتَارُ أَنَّهُ تَابِعٌ لِلْمُسْتَنْتَبَةِ مِنْهُ فِي إِعْرَابِهِ، تَقُولُ: مَا جَاءَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدٌ وَمَا رَأَيْتُ الْقَوْمَ إِلَّا زَيْدًا، وَيَجُوزُ نَصْبُهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ^(٧١)، وَإِنْ كَانَ مُنْفَصِلًا فَالْمُخْتَارُ نَصْبُهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ كَمَا تَقُولُ: [٣٣ / ظ] مَا جَاءَ الْقَوْمُ إِلَّا حِمَارًا، وَمَا رَأَيْتُ الْقَوْمَ إِلَّا حِمَارًا. وَعِنْدَ بَنِي تَمِيمٍ^(٧٢) هُوَ كَالْأَوَّلِ أَيِ يَبْدَلُ أَيْضًا، فَتَقُولُ عَلَى لُغَتِهِمْ: مَا جَاءَ الْقَوْمُ إِلَّا حِمَارًا^(٧٣). قَالَ:

فِي غَيْرِ الْأَيْجَابِ وَفِي التَّفْرِيعِ إِلَّا

مَا تَقَدَّمَ إِذَا وَقَعَ الْأِسْتِثْنَاءُ عَلَى أَصْلِ وَضْعِهِ، فَإِنْ قَدِمَتِ الْمُسْتَنْتَبَةُ عَلَى الْمُسْتَنْتَبَةِ مِنْهُ، فَإِنْ كَانَ فِي النَّفْيِ فَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ تَامًا وَنَعْنِي بِالتَّامِ مَا دُكِرَ فِيهِ الْمُسْتَنْتَبَةُ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مُفْرَعًا، وَنَعْنِي بِهِ غَيْرُهُ، وَالْحُكْمُ فِي الْأَوَّلِ النَّصْبُ عَلَى كُلِّ حَالٍ^(٧٤) كَقَوْلِكَ: مَا جَاءَ إِلَّا زَيْدًا الْقَوْمُ، وَمَا رَأَيْتُ إِلَّا زَيْدًا الْقَوْمَ، وَإِنْ كَانَ مُفْرَعًا فَحُكْمُهُ أَنْ يُسَلِّطَ الْعَامِلُ عَلَى الْمُسْتَنْتَبَةِ، وَتَكُونُ إِلَّا كَالْعَدَمِ^(٧٥) كَقَوْلِكَ: مَا جَاءَ إِلَّا زَيْدٌ، تُعْرَبُ زَيْدًا^(٧٦) فَاعِلًا، وَمَا رَأَيْتُ إِلَّا زَيْدًا مَفْعُولًا، وَمَا مَرَرْتُ إِلَّا بِزَيْدٍ، وَهَذَا ظَاهِرٌ مِنْ هَذَا الْبَيْتِ، إِلَّا أَنْ تَقْيِيدَهُ بِغَيْرِ الْأَيْجَابِ لَا يَنْبَغِي، بَلْ هُوَ فِي الْأَيْجَابِ أُخْرَى. قَالَ:

وَاجْرُزُ بِغَيْرٍ، وَهِيَ كَاسِمٌ إِلَّا
وَبَخَلًا حَاشَا عَدَا أَنْصَبَ فِعْلًا

قَدْ يُسْتَنْتَبُ بِغَيْرٍ إِلَّا، فَيَعْرَضُ لَهُ، فَمِنْهَا غَيْرٌ، وَالْمُسْتَنْتَبَةُ بِهَا مَجْرُورٌ أَبَدًا^(٧٧) بِالإِضَافَةِ أَبَدًا تَقُولُ: جَاءَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ، وَرَأَيْتُ الْقَوْمَ غَيْرَ زَيْدٍ، وَمَرَرْتُ بِالْقَوْمِ غَيْرَ زَيْدٍ، وَأَمَّا غَيْرٌ نَفْسُهَا فَحُكْمُهَا فِي الْحَرَكَاتِ حُكْمُ الْإِسْمِ الْوَاقِعِ بَعْدَ إِذَا فَقَدْ يَجِبُ نَصْبُهَا كَقَوْلِكَ: جَاءَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ، وَجَاءَ غَيْرَ زَيْدٍ الْقَوْمَ، وَمَا جَاءَ غَيْرَ زَيْدٍ الْقَوْمَ، وَجَاءَ الْقَوْمَ غَيْرَ حِمَارٍ، وَقَدْ يَجِبُ رَفْعُهُ كَقَوْلِكَ: مَا جَاءَ غَيْرَ زَيْدٍ، وَقَدْ يَجُوزُ الْأَمْرَانِ كَقَوْلِكَ: مَا جَاءَ الْقَوْمَ غَيْرَ زَيْدٍ، وَأَفَادَ هَذَا بِقَوْلِهِ: (وَهِيَ كَاسِمٌ إِلَّا) وَمِنْهَا حَشَا وَحَاشَا وَعَدَاً، وَيَجُوزُ جَرُّ الْمُسْتَنْتَبَةِ بِهَا

عَلَى أَنَّهَا أَسْمَاءٌ أَوْ حُرُوفٌ جَرَّ وَيَجُوزُ نَصْبُهُ عَلَى أَنَّهَا أَفْعَالٌ فَإِذَا قُلْتُ: [٣٤ / و] جَاءَ الْقَوْمُ عَدَا زَيْدٌ كَانَ عَدَا إِسْمًا أَوْ حَرْفَ جَرٍّ ، وَإِذَا قُلْتُ: عَدَا زَيْدًا كَانَ عَدَا فِعْلًا وَزَيْدًا مَفْعُولٌ ، وَالْفَاعِلُ ضَمِيرٌ يَرْجِعُ إِلَى الْقَوْمِ ، أَيْ عَدَا بَعْضُهُمْ زَيْدًا ، فَقَوْلُهُ: (فِعْلًا) خَالَ ، أَيْ إِنْصَبَ بِهِذِهِ الثَّلَاثَةُ خَالَ كَوْنَهَا فِعْلًا^(٧٨). قَالَ الْخَالُ:

الْخَالُ وَصَفٌ فَضْلَةٌ قَدْ هَيْئَةٌ مَا جَاءَتْ لَهُ

مِنَ الْمَنْصُوبَاتِ الْخَالُ ، وَهُوَ كُلُّ وَصْفٍ فَضْلَةٌ بَيْنَ هَيْئَةٍ^(٧٩) مَا هُوَ وَصَفٌ لَهُ^(٨٠) ؛ فَكُلُّ وَصْفٍ دَخَلَ فِيهِ الْنَعْتُ وَالْحَبْرُ وَ(فَضْلَةٌ) أَخْرَجَهَا ، وَبَيْنَ الْهَيْئَةِ أَخْرَجَ التَّمْيِيزَ^(٨١) مِثَالُهُ: جَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكًا وَضَرَبْتُ اللَّصَّ مَكْتُوفًا ، وَ(هَيْئَةٌ) إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا {البقرة: ١٣٥} ، وَ(لَوْ نَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا) {الحجر: ٤٧} ، فَقَوْلُهُ: أَعْرَبْتُ أَيْ بَيَّنْتُ^(٨٢). وَالْخَالُ يُدَكَّرُ وَيُؤنَّثُ^(٨٣) ، وَأَسْقَطَ الْمُصَنِّفُ الْكَلَامَ عَلَى الْخَالِ وَعَلَى غَيْرِهِ ، وَلَمْ يَذْكَرْ إِلَّا نَزْرًا فَلَوْ تَعَرَّضْنَا لِشَيْءٍ مِنْ مَسَائِلِهِ خَرَجْنَا عَنْ كَلَامِهِ. قَا

نُكِّرَ مِنْ مَعْرِفَةٍ^(٨٤) وَمَا وَجَبَ وَلَا إِنْتِقَالَ وَاشْتِقَاقًا ، بَلْ غَلَبَ

الْأَكْثَرُ فِي الْخَالِ أَنْ يَكُونَ نَكْرَةً^(٨٥) ، وَالْأَكْثَرُ فِي صَاحِبِهِ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ: (نُكِّرَ مِنْ مَعْرِفَةٍ) كَقَوْلِكَ: جَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكًا ، وَقَدْ يَكُونُ صَاحِبُهُ نَكْرَةً كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: « وَصَلَى رِجَالٌ قِيَامًا »^(٨٦). وَقَدْ يَكُونُ هُوَ مَعْرِفَةً كَقَوْلِكَ^(٨٧): أَرْسَلَهَا^(٨٨) الْعِرَاقَ ، أَيْ: مُعْتَرِكَةً^(٨٩). وَالْأَكْثَرُ فِي الْخَالِ أَنْ يَكُونَ مُشْتَقًّا^(٩٠) ، وَنَعْنِي بِالْمُشْتَقِّ مَا دَلَّ عَلَى شَيْءٍ مَعَ الْحَدِيثِ كَقَوْلِكَ: جَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكًا ، فَضَاحِكٌ دَالٌّ عَلَى الدَّاتِ مَعَ الْحَدِيثِ ، وَقَدْ يَجِيءُ غَيْرَ مُشْتَقِّ كَقَوْلِكَ: بَعَثَهُ الطَّعَامَ بِالطَّعَامِ يَدًا بِيَدٍ أَيْ مُقَابِلَةً^(٩١). وَالْأَكْثَرُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ مُنْتَقَلًا^(٩٢) وَنَعْنِي بِهِ مَا لَا يَلْزَمُ الْمَوْضُوعَ لِقَوْلِكَ: جَاءَ زَيْدٌ وَيَدُهُ عَلَى رَأْسِهِ ، فَإِنَّ هَذَا وَصَفٌ وَلَيْسَ بِلَازِمٍ لَهُ ، وَقَدْ يَكُونُ لِأَزْمَا كَقَوْلِكَ: دَعَاؤُ اللَّهِ سَمِيعًا ، فَإِنَّ صِفَةَ السَّمْعِ ثَابِتَةٌ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَرْلًا وَأَبَدًا وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: (وَمَا وَجَبَ) [٣٥ / ط] أَيْ التَّعْرِيفُ وَالْإِنْتِقَالُ وَالْإِشْتِقَاقُ أَيْ لَيْسَا أَيْضًا بِوَاجِبَيْنِ^(٩٣). وَقَوْلُهُ: (بَلْ غَلَبَ) أَيْ الْمَدْكَوْرُ. قَالَ: التَّمْيِيزُ:

إِنْصَبَ عَلَى التَّمْيِيزِ مَا تَصَمَّنَا مَعْنَى (مَنْ) الَّذِي أَتَى مُبَيَّنًا

مُفْرَدٍ تَمَامًا^(٩٤)

نَكْرَةً رَافِعَةً لِإِبْهَامٍ

مِنَ الْمَنْصُوبَاتِ التَّمْيِيزُ ؛ وَهُوَ الْمُفْرَدُ إِسْمُ الْفَاعِلِ قَدْ يُطْلَقُ عَلَيْهِ الْمَصْدَرُ ، نَحْوُ: {اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ} {النور: ٣٥} وَهُوَ كُلُّ نَكْرَةٍ بِمَعْنَى مِنَ الْبَيِّنَاتِ^(٩٥) ، فَلَا بُدَّ مِنْ تَقَدُّمِ إِجْمَالٍ ، وَالْإِجْمَالُ إِمَّا فِي مُفْرَدٍ أَوْ نِسْبَةٍ ؛ فَالْأَوَّلُ إِمَّا فِي عَدَدٍ نَحْوُ: {أَحَدٌ عَشَرَ كُوكَبًا} {يوسف: ٤} ، وَ {لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَجْعَةً} {ص: ٢٣} ^(٩٦) وَمَا بَيْنَهُمَا ، أَوْ فِي وَزْنٍ نَحْوُ: مَنَوَانَ عَسَلًا ، أَوْ مَسَاحَةَ نَحْوُ: شَبْرٌ أَرْضًا وَالثَّانِي إِمَّا أَنْ يَكُونَ أَصْلُهُ الْفَاعِلِ نَحْوُ: طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا^(٩٧) ، أَوْ الْمَفْعُولِ نَحْوُ: {وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا} {القمر: ١٢} أَوْ عَنِ الْمَجْرُورِ نَحْوُ: زَيْدٌ زُهَيْرٌ شِعْرًا وَالتَّقْدِيرُ: شِعْرٌ زَيْدٌ كَشِعْرٌ زُهَيْرٌ^(٩٨). [قَالَ] ^(٩٩):

كَطَبْتُ نَفْسًا وَمَنَا سَلَاةً

بُنُونٍ أَوْ تَنْوِينٍ أَوْ إِضَافَةٍ

يَعْنِي أَنَّ الْإِسْمَ النَّكْرَةَ الْمُسَمَّى بِالتَّمْيِيزِ قَدْ يَكُونُ^(١٠٠) مُصَاحِبًا لِلنُّونِ^(١٠١) كَقَوْلِكَ: مَنَوَانَ عَسَلًا ، أَوْ لِلتَّنْوِينِ ، كَقَوْلِكَ: شَبْرًا أَرْضًا^(١٠٢) ، أَوْ لِلْإِضَافَةِ كَقَوْلِكَ: مَنُو عَسَلٍ ، وَمَنُو دِرْهَمٍ ، وَحَمْسَةُ أَعْدِدٍ . وَقَوْلُهُ: (كَطَبْتُ) مِثَالٌ لِلْأَصْلِ الْمُسَلَّمِ ، وَهُوَ أَنَّ التَّمْيِيزَ قَدْ يَكُونُ فِي مُفْرَدٍ^(١٠٣) [وَقَدْ يَكُونُ فِي نِسْبَةٍ ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مِثَالًا لِهَذَا]^(١٠٤) .

الْخَاتِمَةُ

بعد أن قضينا هذه الفترة مدة ليست مع البساطي في قراءته وتحقيقه ودراسته، يمكننا أن ألخص أهم النتائج التي توصلت إليها بما يأتي:

- ١- كشفت الدراسة عن حياة الوردية والبساطي ، فعرفت بأسمائهم وما يخصهم.
- ٢- كشفت الدراسة عن شخصية البساطي ومدى نضوجه الفكري والعلمي، وبينت الطبيعة العلمية التي تمتع بها ذلك العصر الذي شهد الكثير من الأحداث السياسية والاجتماعية التي اثرت على المستوى العلمي لعلماء تلك الحقبة.
- ٣- الثقافة الاجتماعية للبساطي ثقافة عامة، وأنه كان أكثر اهتمامًا بعلوم الشريعة كالفقه والأصول والكلام والمنطق، وأنه كان مشاركًا في علوم أخرى كعلوم العربية وغيرها.

(١) ينظر: بغية الوعاة، ٢٢٦/٢، أعلام النبلاء، ٣/٥، الدرر الكامنة: ٢٧٢/٣؛ النجوم الزاهرة ١٠/٢٤٠.

(٢) إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء، ٨/٥.

(٣) فوات الوفيات، ١٥٧/٣.

(٤) طبقات الشافعية الكبرى، ٣٧٣/١٠.

(٥) مخطوط خريدة العجائب، مكتبة عاطف أفندي، برقم ١٧٩٤.

(٦) تاريخ ابن الوردي، ٥٠/١.

(٧) ينظر: فوات الوفيات ٢٢٩/٢، النجوم الزاهرة، ٢٤٠/٩.

(٨) ينظر ترجمته: وبغية الوعاة، ١/٣٢؛ وشذرات الذهب، ٩/٣٥٦؛ والأعلام، ٥/٣٣٢، كنوز الذهب في تاريخ حلب، ١٤٣/٢.

(٩) الأعلام، ٥/٣٣٢، ديوان الإسلام، ١/٢٩٥.

(١٠) الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، ١/٤٩٣.

(١١) ديوان الإسلام، ١/٢٩٤.

(١٢) نيل الابتهاج بتطريز الديباج: ٥١٥.

(١٣) وقد سُمِعَ رفع المفعول به ونصب الفاعل، فقد حكَوا: (خرقَ الثَّوبُ المِسمارَ)، و(كسرَ الرُّجَّاجُ الحجرَ)، وقال الشاعر:

مِثْلُ القَفَّازِ هَدَّاجُونَ، قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانَ أَوْ بَلَغَتْ سَوَاتِيَهُمْ هَجْرَ

ينظر: شرح التسهيل: ١٣٢/٢، وشرح الكافية الشافية: ٦١٢/٢، والتذليل والتكميل: ٢٨٢/٦، ومغني اللبيب: ٧٢٦/٦.

(١٤) زين، طمس في (ب).

(١٥) هذا حد الزمخشري، ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: ٥٨.

(١٦) قال ابن عصفور: "هو كل فضلة انتصبت بعد تمام الكلام يكون محلا للفعل خاصة، نحو: (ضرب زيدَ عمراً)؛ لأن الفضلة مما يستغنى عنها والعمدة مما لا يستغنى عنها." شرح جمل الزجاجي: ٩٩/١.

(١٧) قال ابن الحاجب: (أراد بالوقوع التعلق المعنوي المعقول لا الأمر الحسي؛ إذ ليس كل الأفعال المتعدية واقعة على مفعولها حساً، كقولك:

"علمت زيداً"، و"أردته"، و"شافهته"، و"خاطبته"، وما أشبه ذلك، والتعلق المعنوي هو الذي يشمل الجميع فوجب حمله عليه). الإيضاح

في شرح المفصل: ٢١٢/١.

(١٨) اختُلف في عامل النصب في المفعول به:

• ذهب الكوفيون إلى أن العامل في المفعول النصب هو الفعل والفاعل جميعاً، نحو: (ضرب زيدَ عمراً)، وذهب بعضهم إلى أن العامل هو الفاعل.

• وذهب هشام بن معاوية صاحب الكسائي إلى أن العامل هو الفاعل، ونصَّ على أنك إذا قلت: (ظننت زيداً قائماً) تنصب (زيداً) بالتاء وقائماً بالظن.

• وذهب خلف الأحمر من الكوفيين إلى أن العامل في المفعول معنى المفعولية، والعامل في الفاعل معنى الفاعلية.

• وذهب البصريون إلى أن الفعل وحده عمل في الفاعل والمفعول جميعاً، وسيذكر الجلوتي الخلاف في المسألة نقلاً عن السيوطي.

ينظر كتب الخلاف: الإنصاف (المسألة: ١١): ٦٦/١، والتبيين عن مذاهب البصريين والكوفيين: (المسألة: ٣٦): ٢٦٣، وائتلاف النصره:

(المسألة: ٩): ٣٤، ويُنظر أيضاً: شرح الرضي: ٣٩٣-٣٩٤، وشرح التصريح: ١/٤٦٣، وهمع الهوامع: ٧/٣، والموفي في النحو الكوفي:

٥٧٤-٥٧٥.

(١٩) في (ب)، من.

(٢٠) في (ب)، يضرباً.

(٢١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٢٩٦/٢.

(٢٢) في (ب)، أوجب.

(٢٣) ينظر: ارتشاف الضرب: ٣/١٣٤٩.

(٢٤) حالات تقديم المفعول به على الفاعل جوازاً، هي: أن يكون في الكلام إعراب مبين، نحو: (ضرب زيداً عمراً)، أو معنى مبين، نحو:

(أكل كمثرى موسى)، أو تابع مبين، نحو: (ضرب موسى الكريم عيسى العاقل)

أو لفظ مبين، نحو: (ضربت موسى سلمى)،

والحالات التي يقدم فيها المفعول على الفاعل وجوبا، هي: إذا كان المفعول ضميرا متصلا والفعل ظاهرا، نحو: (ضربني زيد)، إذا كان المفعول مضافا إليه المصدر المقدر بـ (أن) والفعل أو اسم الفاعل، نحو: (يعجبني ضرب زيد عمرو)، و(هذا ضارب زيد أبوه)، إذا كان الفاعل مقرونا بـ (إلا) نحو: (ما ضرب زيدا إلا عمرو)، إذا كان في معنى المقرون بـ (إلا) نحو: (إنما ضرب زيدا عمرو)، إذا اتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول، نحو: (ضرب زيدا غلامه)، وفي ضرورة شعر.

ينظر: شرح جمل الزجاجي: ١/١٠١، وارتشاف الضرب: ٣/١٤٧٠، وشرح قطر الندى: ١٨٥، وشرح ابن عقيل: ٩٦/٢، ٩٩-١١٠، وشرح الأشموني: ١/١٧٦-١٧٩، وشرح التصريح: ١/٤١٢-٤٢٠.

(٢٥) في (ب)، ولذلك.

(٢٦) ثمرة حلوة ولذيذة يطلق عليها في سورية وفلسطين الإجاص، وفي مصر البرقوق، المعجم الوسيط: ١/٧.

(٢٧) المصدر ينقسم قسمين:

أحدهما: ما اشتق منه فعلٌ وعُرف فعله وهو نصب أبدا ما دام معه فعله، نحو: خرج خروجا، وقد يأتي المصدر منصوبا وإن لم يكن معه فعله كقولك: سقيا لزيد ورعا له.

والقسم الثاني: ما لم يشتق منه فعل أصلا وهو مثل ويس وويح وويل، فهذه المصادر إن أضفتها لم تكن إلا نصبا تقول: ويل زيد وويح زيد، وإن فصلتها عن الإضافة فالاختيار فيهما الرفع، تقول: ويل لزيد وويح له، ولك أن تتصب فتقول: ويلا لزيد والاختيار الرفع، ينظر: الأصول في النحو: ١/١٦٦، وشرح كتاب سيبويه: للسيرافي ٢/٢٢٤، وشرح المفصل لابن يعيش: ١/٢٩٩.

(٢٨) جاء في الكافية: المصدر: اسم الحدث الجاري على الفعل، الكافية في علم النحو: ٤٠.

(٢٩) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٤/٤٦.

(٣٠) ينظر: علل النحو، الزجاجي: ٥٧، والإنصاف في مسائل الخلاف: ١/٢٣٥.

(٣١) وقيل: المصدر الحقيقي هو الفاعل؛ لصدور الحدث عنه، وتسمية الحدث مصدرا تسمية مجازية، بمعنى صادر على هذا، فالفاعل أيضًا يسمّى مصدرًا؛ لصدور الفعل عنه، ... ولذا سمّي ما ينشأ عن فعل الفاعل فعلاً تسمية له باسم الصادر عنه، وسماه سيبويه خدثًا وحدثًا. ينظر: شرح ابن الناظم: ١٩١.

(٣٢) في (ب)، يكمل.

(٣٣) وإنما سمّي مفعولًا مطلقًا؛ لأنه لم يُعَيّد بحرف الجرّ كالمفعول به والمفعول له والمفعول فيه، ولا بالظرف كالمفعول معه. ينظر: شرح جمل

الزجاجي: ٣/٣٢، وشرح شذور الذهب: ١٢١، والفوائد الضيائية: ١/٢٢٣، وشرح التصريح: ١/٤٩٠، وهمع الهوامع: ٣/٩٤.

(٣٤) عجز بيت من الطويل، للأحوص وصدده في ملحق ديوانه: ٢٨٩،: على حين ألهى الناس جل أمورهم

فقوله: (فندلا) حيث ناب مناب فعله، وهو مصدر، وعامله محذوف وجوبا، لأن المراد به طلب. ينظر: شرح تسهيل: ٢/١٨٧.

(٣٥) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ٣٠٠.

(٣٦) عجز البيت من الطويل، وهو للمرار الأسدي وصدده في ديوانه: ٤٦٤.

قد علمت أولى المغيرة أنني *** كررت فلم أكل عن الضرب مسمعا

(٣٧) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٤/٧٣.

(٣٨) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣/١٠٦، وشرح شذور الذهب للجوري: ٢/٦٧٤.

(٣٩) ما بين المعقوفتين سقط من (أ).

(٤٠) في (ب)، يضرب.

(٤١) في (ب)، وبهذه.

(٤٢) ينظر: التذييل والتكميل: ١١/٥٥.

(٤٣) في (ب)، مثل.

(٤٤) في (ب)، ضرب عمر زيد.

(٤٥) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٣ / ١٧٧.

(٤٦) قال عنه سيبويه في الكتاب: ٣٦٧/١ : ((هذا باب ما ينتصب لأنه عذر لوقوع الأمر)، وسماه الفراء تفسيراً أي إن الفعل لا يعمل به،

وهو منصوب على التفسير ، وأطلق عليه بعض النحاة (المفعول لأجله) . ينظر: معاني القرآن: ١٧/١ ، ومغني اللبيب: ٩١١/١ ، وشرح

ابن عقيل: ١٨٨/٢ ، شرح الأشموني: ٤٨٢/١ ، وشرح التصريح : ٥٠٩/١

(٤٧) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٩٠.

(٤٨) في (ب)، لقولك.

(٤٩) وإذا ذكر ابن يعيش، وابن مالك شروطاً لِيُنصَبَ المفعول له، وهي: أن يكون مصدرًا ، وأن يصدرَ هو وما عُللَ به من فاعل واحد ؛ لكونه

عزراً لوجود الفعل ، ومقارناً له في الوجود في وقت واحد، وذلك يعني أن المفعول له إن خالف أحد هذه الشروط وجب جزؤه باللام، ينظر:

شرح المفصل: ٤٥١/١ ، شرح الكافية الشافية: ٣٠١/١ .

(٥٠) ينظر: اللحة في شرح الملح: ٣٦٣/١.

(٥١) الظرف: اختلف النحاة في تسميته، فسماه الكسائي وصفاً؛ لأنه يكون وصفاً للنكرات، وسماه الفراء (المحل) لحلول الاحداث فيه، وعند

البصريين يسمي ظرفاً. لقول الاصمعي: أنا نبهت الخليل على تسمية هذه الأسماء ظرفاً، لأنني قلت له: إذا كان الشيء وعاء لغيره فما

يسمى؟ فقال: ظرفاً. ينظر: توجيه اللع: ١٨٥ ، والمحصل: ٤٢٨/١ ، وارتشاف الضرب: ١١٢٢/٣ .

(٥٢) ينظر: شرح ابن الناظم: ٢٠٠ ، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢ / ٢٠٤ .

(٥٣) ومن الأسماء ما لا يلزم الظرفية كـ (حين ويوم) لأنها تأتي في بعض المواضع لا تحمل معنى (في). ينظر: عمدة ذوي الهمم: ٣٤٢ .

(٥٤) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ٢٠٠ .

(٥٥) قال سيبويه في علة نصب المفعول فيه: (لأنها ظروف تقع فيها الاشياء، وتكون فيها، فانصب لأنه موقع فيها وتكون فيها، وعمل فيها

ما قبلها كما أن (العلم) إذا قلت: أنت الرجل علماً، عمل فيه ما قبله كما عمل في الدراهم والعشرون إذا قلت: (عشرون درهماً) وكذلك يعمل

فيها ما قبلها وما بعدها). الكتاب لسيبويه: ٤٠٣-٤٠٤ / ١ .

(٥٦) في (ب)، له.

(٥٧) ويُفهم من ذلك أنه لا فرق بين الواو، و(مع) لتقارب معنييهما، وذلك لأن معنى (مع) الاجتماع والانضمام كما أنّ الواو تجمع ما قبلها مع

ما بعدها وتضمّه إليه، فأقاموا الواو مقام (مع) لأنها أخفّ في اللفظ وتعطي معناها. ينظر: الكتاب لسيبويه: ٢٩٧ / ١ .

(٥٨) في (ب)، أو تعلق أو مشاركة.

(٥٩) مع، سقط من (ب).

(٦٠) شرح المفصل لابن يعيش، (١ / ٤٣٩).

(٦١) في (ب)، تقابل.

(٦٢) في (ب)، المقابلة.

(٦٣) شرح المفصل لابن يعيش: ١ / ٤٣٩ .

(٦٤) في (ب)، وزيد.

(٦٥) في (ب)، والخيل.

(٦٦) البيت من الرجز وهو صدر بيت وعجزه: حتى شنت همالة عيناها

ولم أقف على قائله، وهو من الشواهد في: الخصائص، لابن جني: ٢ / ٤٣٣؛ الفصول المفيدة في الواو المزيدة: ٢٠٢ . وينظر: شرح

ابن عقيل (الشاهد ١٦٦ ج ٢).

(٦٧) في (أ)، علفتها ماء وتبناً بارداً.

(٦٨) الاستثناء: إخراج الشيء من الشيء؛ لولا الإخراج لوجب دخوله فيه، وهذا يتناول المتصل حقيقة وحكما، ويتناول المنفصل حكما فقط.

التعريفات: ٢٣ .

(٦٩) البيتان فيهما طمس في (ب).

(٧٠) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٢/ ٢١٠.

(٧١) ذهب الكسائي إلى أن المنصوب بعدها لا ينصب بها كما في قولك: قام القوم إلا زياداً، وإنما نصب ب (أن) محذوفة ينظر: معاني الحروف للرماني: ١٢٦ .

(٧٢) شرح الكافية الشافية: ٢/ ٧٠٢، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٢/ ٢١٥.

(٧٣) قال الرضي: (وأما بنو تميم فقد قسموا المنقطع إلى قسمين: أحدهما: ما يكون قبله اسم متعدد أو غير متعدد يصح حذفه، نحو: (ما جاءني القوم إلا حماراً) فهنا يجوزون البذل.

وثانيهما: ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه، فهم ها هنا يوافقون الحجازيين في إيجاب نصبه). شرح الرضي على الكافية: ١/ ٧٢٨ - ٧٣١.

(٧٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٩٢، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٢/ ٢١٦.

(٧٥) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٢/ ٢١٨.

(٧٦) في (أ)، زيد.

(٧٧) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٢/ ٢٢٥.

(٧٨) اختلف النحاة في "حاشا وخلا وعدا" فسيبويه يرى أنها حروف تجر الاسم بعدها كما تجر "حتى" الاسم بعدها وفيها معنى الاستثناء، أما المبرد وابن جني فذهبا إلى أنها تأتي أفعالا وحروفاً، فإذا كان ما بعدها منصوباً، فهي أفعال، وإن كان مجروراً فهي حروف، وذهب الفراء إلى أن حاشا فعل لا فاعل له. ينظر: الكتاب: ٢/ ٣٤٩، والمقتضب: ٤/ ٣٩١، واللمع: ٦٩، والموفي في النحو الكوفي: ٤٠٧.

(٧٩) جاء في شرح ابن عقيل في تعريف الحال: (الوصف الفضلة المنتصب للدلالة على هيئة) ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، (٢/ ٢٤٣).

(٨٠) ينظر: التوطئة: ٢١٢ .

(٨١) ينظر: الكناش في فني النحو والصرف: ١/ ١٨١.

(٨٢) يرى الباقولي أن الحال نصب من وجهين:

الأول: لشبهه بالظروف ، ووجه الشبه بينهما أنه متضمن معنى (في) ، فقولك: جاءني زيدٌ ركباً ، معناه: جاءني زيدٌ في حالة الركوب .
والثاني: انها تشبه التمييز ؛ لأن قولك: جاءني زيدٌ ، كلام مبهم ، لا يعرف الحالة التي جاء بها زيد ، فلما قلت: ركباً ، زال الوهم ، ونظير ذلك في التمييز قولك: عندي عشرون ، فهو مبهم ، فلما قلت: درهماً بان المعنى . ينظر: شرح اللمع: ٢٠٤ .

(٨٣) ينظر: الكناش في فني النحو والصرف: ١/ ١٨١.

(٨٤) قال أبو البركات الانباري: (فإن قيل: لمّ وجب أن يكون الحال نكرة؟ قيل: لأن الحال جرى مجرى الصفة للفعل ؛ ولهذا أسماه سيبويه نعتاً للفعل ... ، فإذا كان الحال يجري مجرى الصفة للفعل وهو نكرة ، فكذلك وصفه يجب أن يكون نكرة). ينظر: أسرار العربية: ١٧٨ - ١٧٩ .

(٨٥) ما ذكره هو مذهب الجمهور. وأجاز الكوفيون أن تأتي على صورة المعرفة إذا كان فيها معنى الشرط وهي مع ذلك نكرة فأجازوا أن تقول: عبد الله المحسن أفضل منه المسيء. ينظر: ارتشاف الضرب: ٣/ ١٥٦٢، وتوضيح المقاصد: ٢/ ٦٩٧.

(٨٦) ورد الحديث في موطأ الإمام مالك من رواية السيدة عائشة بلفظ: (فصلى جالساً وصلى وراءه قومٌ قياماً). الموطأ برواية سويد الحدثاني برقم ١٠٨ ، (١/ ١٠٢).

(٨٧) البيت من الوافر وهي قطعة من شعر لبيد حيث قال:

وأرسلها العراك ولم يذدها ... ولم يشفق على نغص الدخال

والشاهد مجيء صاحب الألف محلى بالألف، وهو شاذ، وهناك خلاف طويل حول التوجيه النحوي لهذه الكلمة هناك من أولها باسم فاعل، ومنهم من قال إن العراك مفعول مطلق، أي أرسلتها معتركة العراك، وهناك توجيهات كثيرة لا مجال للاستفاضة لذكرها: ينظر: الكتاب: ١/ ٣٧٧.

٣٧٧، وشرح الرضي على الكافية لابن الحاجب: ٢/ ١٨، والمخصص، ابن سيده: ٢/ ١٨١، وأمالي ابن الشجري: ٣/ ٢١.

(٨٨) في (ب)، أرسلتها.

- (٨٩) هذا التأويل بوقوع (العراك) حالاً، وهي معرفة رفضه المبرد وابن السراج إذ قال المبرد: (واعلم أن من المصادر ما يدل على الحال، وإن كان معرفة، وليس بحال، ولكن دل على موضعه، وصلح للمواقفة، فنصب، لأنه في موضع ما لا يكون إلا نصباً، وذلك قولك: أرسلها العراك وفعل ذلك جهده وطاقته، لأنه في موضع: فعله مجتهداً، وأرسلها معتركة؛ لأن المعنى: أرسلها وهي تعترك، وليس المعنى أرسلها لتعترك). المقتضب: ٣/٣٢٧، وينظر: الأصول في النحو: ١/١٦٤.
- (٩٠) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٢/٢٤٤.
- (٩١) وهذا مذهب أكثر النحاة، إلا أن ابن الحاجب يرى أن الاشتقاق ليس شرطاً في الحال، ويرى أن كل ما دل على هيئة صح أن يقع حالاً مثل: (هذا بسراً أطيب منه رطباً).. ينظر: الكافية في علم النحو: ٢٤.
- (٩٢) عرّف الرضي الحال المنقلة بقوله: (فحد المنقلة: جزء كلام يتقيد بوقت حصول مضمونه، تعلق الحدث الذي في ذلك الكلام، بالفاعل أو المفعول، أو بما يجري مجراها، فقولنا: جزء كلام، تخرج الجملة الثانية في نحو: ركب زيد وركب مع ركوبه غلامه، إذا لم نجعلها حالاً، ويخرج بقولنا حصول مضمونه: المصدر في نحو: رجع القهقري؛ لأن الرجوع يتقيد بنفسه، لا بوقت حصول مضمونه)، شرح الرضي على الكافية: ١٠/٢.
- (٩٣) ينظر: عمدة ذوي الهمم: ٣٥٠-٣٥١.
- (٩٤) قوله: (والأكثر فيه ان يكون منتقلاً... تمام)، سقط من (ب).
- (٩٥) وهذا يعني أن المقصود من التمييز هو رفع الإبهام، وهذا لا يحصل إلا بالنكرة لشيوعها ولو كان معرفة لما حصلت الفائدة لتخصيصها، أي إن الغرض من الاتيان بالتمييز التفسير والتبيين، ولو عرّف لوقع ضائعاً لأنه مخصوص، وأما التكرير فهو شائع في نوعه، ولذا قال ابن بابشاذ في ذلك هي: ((شبهه بالحال لأنه مبيّن كتيين الحال، وإن اختلفت الطريقتان فالحال لتبيين هيئة الفاعل والمفعول، والتمييز لتبيين جنس الشيء المفسّر في نفسه)). شرح المقدمة المحسبة: ٢/٣١٦.
- (٩٦) ينظر: شرح ابن الناظم: ٢٥١.
- (٩٧) قال أبو البقاء العكبري معلقاً على هذا المثال: (تقديره طابت نفس زيد، ثم أزيل الفاعل عن موضعه ونسب الفعل إلى زيد، وهو فعل الفاعل في الأصل، وتطرق إليه الاحتمال فجعلت النفس مميزة قاطعة للاحتمال). التبيين عن مذاهب النحويين: ٣٩٥.
- (٩٨) ينظر: توجيه اللمع: ٢٠٨.
- (٩٩) ما بين المعقوفتين، سقط من (أ).
- (١٠٠) ينظر: البديع في علم العربية، ابن الأثير: ١/٢١٠.
- (١٠١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٢/٣٨٠.
- (١٠٢) في (أ)، سيراً رضا، وما أثبتته من ب هو الصواب؛ لأن الامثلة التي ساقها للمقاييس والكيل.
- (١٠٣) في مفرد، سقط في (ب).
- (١٠٤) ما بين المعقوفتين سقط من (ب).